

موضعه لم يجز أن يكون ذلك من باب الاشتغال إلا بشرط أن يكون في الكلام ما يطلب الفعل .

هذا حد الاشتغال إلا أن النحويين خالفوا الصفار في بعض الأوجه :

1 - أما ابن العريف فأجاز في زيد قائم أن يكون من الاشتغال وأن يرتفع زيد على أنه فاعل⁽¹⁾ .

وهذا فاسد كما رأى الصفار لأن حد الاشتغال ينص على أنه لو لم يعمل العامل في الضمير أو السببي لعمل في الاسم ، وهذا لا يعمل فيما قبله أصلاً لأن الفاعل لا يكون مقدماً .

2 - أما الفراء فزعم إن ضربته في زيدا ضربته هو العامل فيه لأن الضمير هو الأول .

3 - وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن زيدا ضربته لما نبه عليه وأنه مفعول من جهة المعنى انتصب .

4 - وخالفه الكوفيون في فعل الجواب نحو إن تكرم زيدا نكرمه عمرو فأجازوا أن يشتغل الفعل الثاني فنقول زيدا إن تكرمه نكرمه عمرو لأن الجواب يتقدم وأنشد أبو الحسن الأخفش في تقديم الجواب :

اضرب بالسيف على نصابه أتى به الدهر بما أتى به

وقال الصفار عن باب ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى :

هذا هو الباب الأول بعينه وليس بينهما فرق إلا أن اليوم هنا قد ينتصب على أنه ظرف فيكون على حسب ضميره ، وقد يكون متسعاً فيه فلا يكون

(1) الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع على الابتداء أو على الفاعلية بإضمار فعل ذكره ابن مالك في التسهيل والكافية فيجب الابتداء في نحو خرجت فإذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قام عند المبرد ويستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد .